

وقائع المؤتمر الدولي الرابع

اتجاهات اقتصادية عالمية 4، حول ”الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي“

(الكويت: 15 - 16 ديسمبر 2010)

عرض: صالح العصفور*

تحت رعاية سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي، مثله السيد مصطفى الشمالي وزير المالية، عقدت كلية العلوم الإدارية مؤتمرها الدولي ”اتجاهات اقتصادية عالمية 4“ تحت عنوان ”الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي“ خلال الفترة 15 - 16 ديسمبر من عام 2010. ناقش المؤتمر على مدى يومين (12) ورقة علمية قدمها باحثون توزعوا على (10) دول عربية وأجنبية، واستقطب المؤتمر ما يزيد على 250 مشاركاً من الكويت وخارجها مثلوا مؤسسات مالية واقتصادية ومعاهد علم مختلفة من الكويت وخارجها.

نوقشت في المؤتمر ورقتان رئيسيتان بالإضافة إلى عشر أوراق قدمت في الجلسات المقررة حسب محاور المؤتمر وهي؛ دور الأخلاقيات في الاستقرار الاقتصادي، والتمويل الإسلامي في مقابل التمويل التقليدي، ودور السياسات الاقتصادية من منظور إسلامي وتجارب دولية ومؤسسية في مواجهة الأزمة من وجهة نظر إسلامية.

1. كلمة الافتتاح

استهل المؤتمر بكلمة لممثل راعي المؤتمر معالي السيد مصطفى الشمالي وزير المالية، حيث ذكر أن العالم يواجه أزمة مالية تجذرت منذ عام 2007 في مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل إلى الغالبية العظمى من دول العالم غنيها وفقيرها، المتقدمة منها والنامية، وبتأثير متفاوت في كل منها حسب طبيعة كل اقتصاد ومدى تحمله للهزات والأزمات. كما ذكر أن دول العالم بدأت بمعالجة الأزمة بالانتظار والترقب آملة أن يعالج السوق نفسه حسب آليات الاقتصاد الحر، إلا أن ما تبين لاحقاً من ضخامة المشكلة وفداحة الخسائر وإفلاس العديد من المصارف على مستوى

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي - المعهد العربي للتخطيط.

العالم وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص فرض على الدول إجراءً إستثنائياً وهو التدخل الحكومي الذي تدرج حسب تطور الأزمة.

وفي هذا السياق فقد قامت الحكومة الكويتية باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية للحد من خطورتها على الاقتصاد الكويتي بإصدار قانون الاستقرار المالي لعام 2009، وكذلك من أجل مساندة البنوك الكويتية وتعزيز أوضاعها المالية وتشجيعها على منح القروض الجديدة لتحريك الاقتصاد، كما قام بنك الكويت المركزي بتعزيز رقابته على المصارف بإصدار ما يلزم من تعليمات تستهدف المحافظة على سلامة أوضاعها المالية وتفاذي الممارسات والظروف التي أدت إلى هذه الأزمة.

وذكر السيد الشمالي بأن هذه الأزمة قد لفتت الأنظار للاقتصاد الإسلامي ومدى قدرته على مواجهة الأزمات، وبحث تطوير الصناعة المالية الإسلامية وتعزيزها لتشكيل رافداً مهماً من روافد التنمية لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال. وتتمنى ممثل راعي المؤتمر أن تمثل المساهمات من خلال المقترحات والتوصيات التي يتوصل إليها المؤتمر آليات للخروج من هذه الأزمة وأية أزمات مستقبلية سواء من خلال الصناعة المصرفية التقليدية أو من منظور الاقتصاد الإسلامي.

2. الورقة الرئيسية الأولى

كانت الورقة الأولى للدكتور محمد الصباح (الذي فضل عدم تسميته بصفته الرسمية، بل بصفته الأكاديمية، باعتباره أستاذاً في كلية العلوم الإدارية الجهة المنظمة للمؤتمر). كانت الورقة بعنوان "الأزمة المالية العالمية والقطاع المصرفي الكويتي"، تناولت الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفاقمت خلال الربع الأخير من عام 2008، وأبرز أسباب نشوئها وهي: إختلالات العمل المصرفي المتمثلة في ضعف الانضباط الائتماني والتراخي في شروط منح الائتمان، وزيادة معدلات الرفع المالي وضعف في إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية كالضعف في وظائف هذه الأسواق.

وأشارت ورقة الدكتور الصباح إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية قد أُلقت بتداعياتها على القطاعات المصرفية في معظم دول العالم ومن ضمنها القطاع المصرفي الكويتي. وفي ضوء حجم ارتباطات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالأسواق، فقد تركت هذه الأزمة آثاراً سلبية على البنوك الإسلامية تمثلت تداعياتها في انخفاض أسعار الأصول المالية والعقارية، وتباطؤ الطلب على أدوات التمويل الإسلامية وأيضاً تباطؤ النمو في إصدار الصكوك الإسلامية،

وبالتالي فقد كانت تداعيات هذه الأزمة مؤثرة على كل البنوك التقليدية منها والإسلامية، وهو ما أوجد دعوات للنظر في تطوير أساليب ونماذج وممارسات العمل المصرفي، وخصوصاً في مجال تطوير وتحسين إدارات المخاطر تجنباً لآثار أزمة مالية في المستقبل، حتى تتمكن البنوك من ممارسة دور ريادي في أداء اقتصادات دولها.

وفي هذا السياق، فقد طالبت الورقة البنوك الإسلامية بإعادة تقييم نماذج العمل الموجودة لديها وعلى وجه الخصوص من حيث تدعيم قواعدها الرأسمالية، وتحسين إدارة السيولة، مع تقييم منتجاتها لإزالة المخاطر الكامنة في ميزانيتها العمومية وتحقيق الاستقرار في أوضاع التمويل لديها.

ومن جانب آخر، طالبت الورقة السلطات الرقابية بمراجعة وتحديث التشريعات المالية للعمل المصرفي الإسلامي، بما يساعد البنوك الإسلامية على توفير المنتجات والأدوات المناسبة لطبيعة عملها واستقرار مواردها المالية، وبما يعزز الدور الإشرافي والرقابي على أعمال هذه البنوك الإسلامية.

أشارت الورقة إلى ما تركته الأزمة المالية العالمية من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكويتي، تمثلت بالتراجع الحاد في قيم الأصول نتيجة لمواجهة عدم الثقة في الأسواق، وتراجع حجم النشاط الاقتصادي مصحوباً بشح مصادر التمويل وانقطاع بعضها، وضعف قدرة الشركات على تحقيق العوائد وتزايد حجم مديونياتها بالإضافة إلى الآثار التي تركتها الأزمة على البنوك التقليدية والإسلامية، والتي تمثلت بتراجع قيمة محافظها الإقراضية ومحافظ التمويل ومحافظ استثماراتها المالية والعقارية.

وقد تناولت الورقة ما قامت به دولة الكويت بدعم مما تتمتع به من تصنيفات سيادية عالية من قبل وكالات التصنيف العالمية الرئيسية بتوجيه السياسة الاقتصادية لديها بجانبها النقدي والمالي لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على أوضاع القطاع المصرفي والوضع الاقتصادي في الكويت بصفة عامة. فعلى صعيد السياسة النقدية والرقابية إنتهج البنك المركزي سياسة التخفيف في تطبيق هذه الأدوات، وهي السياسات التي بُدئ بتطبيقها من قبل البنوك المركزية والسلطات الرقابية في معظم دول العالم. وفي هذا السياق فقد قام البنك المركزي في الربع الأخير من عام 2008 باتخاذ حزمة من الإجراءات على صعيد السياسة الرقابية والنقدية تمثلت بضخ السيولة في الجهاز المصرفي لفترات استحقاق مختلفة، وإدخال تعديلات في بعض النسب الرقابية بهدف تخفيف ضوابط الإقراض، بما يسمح بتوسيع المساحة الإقراضية لديها، وتسهيل إنسياب تدفق الائتمان المصرفي داخل قطاعات الاقتصاد الوطني للحد من حدوث انكماش في الائتمان المصرفي.

ومن ضمن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في هذا الشأن رفع الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع من 80% إلى 85%، والسماح للبنوك باعتبار العقارات من ضمن الضمانات المطلوبة لتخفيف المخاطر الائتمانية، وتخفيف نسبة متطلبات السيولة من 20% إلى 18%. أما على صعيد السياسة النقدية في مجال سعر الفائدة، فقد قام البنك المركزي منذ بداية أكتوبر من عام 2008 بإجراء ستة تخفيضات في سعر الخصم.

3. الورقة الرئيسية الثانية

كانت هذه الورقة للدكتور يوسف إبراهيم المستشار في الديوان الأميري تحت عنوان السياسات الاقتصادية والتمويل من مفهوم إسلامي. فذكر منذ البداية أن هناك تداخل وتقاطع كبير بين الجانب النظري العلمي والجانب الديني في التحليل والقياس. فأكد الباحث عن قناعته بعدم وجود إقتصاد ديني بمعناه الكامل، فليس هناك من إقتصاد مسيحي وإقتصاد بوذي أو غيره، فهناك اجتهادات لمعاملات مالية وتجارية إسلامية متفق على البعض منها وهناك اختلاف حول البعض الآخر منها حسب الظروف المحيطة.

ذكرت الورقة أن الأزمة المالية قد أدت إلى توقف النظام المالي العالمي حسب تعبير رئيس الوزراء البريطاني السابق جوردن براون، أو كما وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أسواق المال بأنها أصبحت مسطولة، ولكن الحقيقة هي أكبر من ذلك بكثير، حيث تعتبر هذه الأزمة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث في العالم من حيث حجمها ونطاق تأثيرها جغرافياً وسكانياً، حيث تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى أدنى مستوياته بل أصبح بالسالب للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.

ذكر المحاضر أن هناك الكثير من المؤشرات والسمات التي تبين عمق أسباب الأزمة، وحدد الإطار العام لأسباب حدوثها في الإفراط بالإقراض والاقتراض وتخفيف تكلفة المخاطرة، مما أدى بالمحصلة النهائية إلى تضخم في أسعار وقيم الأصول والسلع والمواد الأولية. وقد ساهم التطور الكبير في قطاع الاتصال والتكنولوجيا إلى امتداد وسرعة انتشار هذه الأزمة لمعظم بقاع العالم، كما ساهمت التعديلات في القوانين والتشريعات على مستوى العالم، والتي سميت بتحرير الأسواق ومنها التعديلات التي أدخلت في عام 1999 على إندماج البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية في تشابك مصالح المؤسسات المصرفية، حيث لم تقتصر المصارف على دورها التقليدي في توفير الإقراض للمشاريع والشركات والأفراد، بل تعدت ذلك الدور لاستحداث خدمات مالية جديدة من صناديق وأدوات استثمارية وخلقت أسواقاً لتلك الأدوات بالتمويل والإقراض المقدم منها.

تناولت الورقة الأصوات المنادية بالتغيير عند كل أزمة يتعرض لها الاقتصاد العالمي وهو ما حدث في الأزمة الحالية، حيث تعالت الأصوات لتدخل الحكومة من خلال برامج إنفاق كبيرة أدت إلى ارتفاع الدين العام في العديد من الدول مما أدى إلى حدوث أزمة في أوروبا، ناهيك عن شراء أصول وتدخل في إدارة مؤسسات عملاقة سواء كانت مالية أو صناعية، كما سارع السياسيون بإصدار أكبر تعديلات على التشريعات المنظمة للأسواق المالية تهدف إلى خلق استقرار مالي من خلال زيادة المحاسبة والشفافية في النظام المالي ولحماية دافعي الضرائب من خلال إنهاء عمليات الإنقاذ المالي وحماية المستهلك من التعاملات في الخدمات المالية الجائرة.

أشارت الورقة إلى امتداد التيار المناادي بالتغيير إلى معظم دول العالم في سبيل وقف الإنهيار في أسواق المال وأسواق العمل، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير. كما خلقت الزيادة في الإنفاق أزمة جديدة تمثلت في أزمة الديون السيادية التي ما زالت كثير من الدول تعاني منها، وهناك حاجة لإعادة بناء جسور الثقة لمعالجتها في دول الإتحاد الأوربي.

أما على المستوى الإقليمي والمحلي، فقد أشارت الورقة إلى ظهور بعض الأصوات التي تنتقد النظام المالي التقليدي وتشيد بالمؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية إلى أن تعمقت الأزمة، ليتبين أن هذه الأزمة لم تستثن أحداً سواء الإسلامي أو التقليدي. وقد كان الفارق فقط هو كفاءة الإدارة ونظم الحوكمة السائدة في الشركة، ودرجة تقييم المخاطر وعلاقة مجلس الإدارة بالإدارة التنفيذية.

هذا وقد ظهرت نتائج هذه الأزمة على الاقتصاد الخليجي والمحلي، حيث تأثر بالإخفاض الكبير في أسعار النفط بحوالي 70% من أعلى قيمة له، ليتحسن بعد ذلك ليصل في أحسن الأحوال إلى أكثر من نصف ما كان عليه (147 دولار). ونتيجة لذلك، فقد حدث إنخفاض كبير وسلب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بحوالي 4.5% بعد ارتفاعه بحوالي 6% في عام 2007، كما تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بحوالي 38%. وبالرغم من هذه التأثيرات، إلا أنها تعتبر صغيرة نسبياً إذا ما قورنت بما أصاب العديد من إقتصادات العالم.

شدت الورقة على أن مواجهة آثار الأزمة العالمية يجب أن لا تهدف فقط إلى رفع قيم الأصول المالية والعقارية إلى عهدها السابق، بل يجب أن تمثل فرصة حقيقية لمواجهة الاختلالات الهيكلية المتزايدة التي تواجه الاقتصاد الكويتي منذ أكثر من 50 عاماً، فالكويت دولة مالية عامة كما يسميها الأستاذ جاسم السعدون، حيث تتلقى الصدمات الإيجابية والسلبية رغماً عن إرادتها. فالأزمة الحقيقية ليست مالية، بل تتمثل في الاختلالات الهيكلية التي تواجه الكويت، وبالتالي فإن معالجة الاختلالات ستساهم في الشفاء من آثار الأزمة المالية العالمية وتحصن الاقتصاد من أزمات مماثلة.

وفي الختام أوضحت الورقة أن هناك حاجة إلى بوصلة لبدء طريق التغيير والتطوير لمعالجة الاختلالات، وأن الرؤية الاستراتيجية للعام 2035، التي بدأت من توجيهات صاحب السمو الأمير بفكرة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، والاتفاق بين السلطين التشريعية والتنفيذية على تلك الرؤية الاستراتيجية، هي أحد الإنجازات البارزة في فترة ما بعد الأزمة العالمية، فواكب ذلك إقرار الخطة التنموية للفترة (2009 - 2014) والتي تعتبر الخطوة الأولى لترجمة الأهداف الاستراتيجية في الرؤية لواقع عمل في الأجل المتوسط.

4. المحور الأول: دور الأخلاقيات في الاستقرار الاقتصادي

يستهدف هذا المحور توضيح أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من وجهة نظر إسلامية وتحديد الضوابط الأخلاقية في النشاط الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي. نوقت ورقة بحثية واحدة في هذا المحور، أفادت منذ بدايتها أن هناك خلل في أصل النظام الرأسمالي الذي يحكم العالم اليوم إقتصادياً واستثمارياً وتمويلياً، الأمر الذي يقف وراء هذه الأزمة والأزمات الأخرى التي مر بها العالم على امتداد القرن الماضي وبدايات القرن الحالي. وللتدليل على ذلك فقد أفادت الورقة أنه وسط هذا الاضطراب المالي وترنح المصارف والبنوك العالمية وإعلان إفلاس العديد من المؤسسات المالية والمصرفية والانتاجية، كان هناك نوع آخر من صيغ الاستثمار وبرامج الصيرفة بقي معافى بعيد عن التأثيرات السلبية لهذه الأزمة، ألا وهي الصيرفة الإسلامية التي تقوم على الاقتصاد السلعي بدلاً من الاقتصاد النقدي، حيث أن الاستثمار السلعي هو الذي يخلق فرص العمل ويوفر حاجات الإنسان ومتطلباته الأساسية وهو جوهر التنمية وقوامها، بينما يعمل الاستثمار النقدي إلى زيادة التضخم النقدي وتداول العمليات الإئتمانية بين المستثمرين دون وجود سلع تقابلها، وإلى زيادة البطالة وتقليل العمليات الإنتاجية، وذلك مناف لعملية التنمية وأهدافها.

أما في ما يتعلق بالضوابط الأخلاقية الإسلامية في الاستثمار وضوابط المعاملات المصرفية فيه، فقد أكدت الورقة أن المعالجة التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي للأزمة العالمية الراهنة لغيرها من الأزمات تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية: معالجة أخلاقية، تضمن السلوك المتزن في عمليات الاستثمار وعدم تجاوز القيم العقائدية التي يؤمن بها المسلم ويلتزم بأحكامها وقواعدها، ومعالجة فنية مصرفية تحدد أطر وصيغ التمويل والاستثمار بما لا يخرج عن دائرة مبدأ الحلال والحرام، ومعالجة رقابية تضمن عدم انحراف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية عن القواعد الشرعية، بما يحقق رعاية الدولة لمجمل تلك الأنشطة توجيهاً وتخطيطاً وتنظيماً.

5. المحور الثاني: التمويل الإسلامي في مقابل التمويل التقليدي

نوقشت في هذا المحور ورقتان بحثيتان إستهدفنا تبيان أثر كل من التمويل التقليدي والإسلامي في الأزمات المالية. كانت الورقة الأولى بعنوان: "الأسواق المالية والأزمات المالية والاقتصادية من منظور إسلامي"، هدفت إلى بيان أن النظام الإسلامي قادر على تقديم إطار متكامل لعمل الأسواق المالية، بما يضمن انتفاء أسباب الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي تجنبها الوقوع في برائن تلك الأزمات من جهة وتعظيم رفاة المجتمع من جهة أخرى.

تتمثل أهم نتائج هذه الورقة في أن كفاءة الأسواق المالية التقليدية هي كفاءة منقوصة، حيث لا تحقق العدالة بين أطراف التبادل، وتؤدي إلى اتخاذ البعض قرارات غير سليمة نتيجة قيام بعض المتعاملين بالتلاعب في أسعار المنتجات المالية وعدم المساواة بين المتعاملين في المعلومات المتوفرة. بينت الورقة أن التعامل في الربا يعد عاملاً مدعماً لفشل السوق المالية، كما بينت أن اكتمال السوق المالي الإسلامي وتوافر مبادئ الرشادة والكفاءة الإسلامية كفيل بتجنب الأسواق المالية الفشل والوقوع في الأزمات المالية والاقتصادية، أوصى كاتب الورقة بضرورة العمل الجاد لتذليل التحديات أمام اكتمال السوق المالي الإسلامي، من أجل توفير المناخ العام المناسب لعمل الأسواق المالية وفقاً للشرعية الإسلامية.

أما الورقة الثانية تحت هذا المحور، فقد كانت تحت عنوان: "السوق الإسلامي المالي صمام أمان لأزمات المستقبل". عرضت الورقة مفهوم السوق المالي بالمفهوم التقليدي، والادوات التي يستخدمها السوق المالي لتحقيق الأهداف المرجوة منه، وتناولت أنواع وأهمية السوق المالي الإسلامي. وتوصلت إلى أن هناك ضوابط خاصة للأسواق المالية الإسلامية تتمثل بالالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية. ثم عرضت نشأة وتنظيم العقود المستقبلية وأسواقها وأنواع عقود الاختيار وهي وسائل لا تتعامل بها الأسواق المالية الإسلامية، لذلك كان هناك عدد من السلبات المترتبة على الأسواق المالية التقليدية، فعرضت الورقة بالمقابل التكيف الفقهي الإسلامي للأسواق المالية ولعقود الاختيار والبدائل الشرعية للخيارات، والبدائل المقترحة القابلة للتطبيق، والتي تصلح لأداء المقصود من وظيفة السوق المالي الإسلامي.

بينت الورقة كيف لسوق مالي إسلامي توفير صمام أمان لأزمات المستقبل المالية وكيفية معالجتها من خلال الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية والمشتقات الإسلامية. وتناولت الورقة التطبيقات والتجارب العملية للأسواق المالية الإسلامية وكيفية الارتقاء بالأسواق المالية في الدول الإسلامية في إطار التوجيهات الشرعية.

ولكن الورقة لم تقم باستعراض تجارب ناجحة تفيد بعدم تأثر المؤسسات الإسلامية بالأزمات المالية العالمية.

6. المحور الثالث : معدل الفائدة وبدائله في الاقتصاد الإسلامي

كانت الورقة البحثية الأولى تحت هذا المحور بعنوان: ” بدائل معدل الفائدة في الاقتصاد الإسلامي وأثرها في إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية ”. بينت الورقة أن الفارق الجوهرى بين المصارف الربوية وتلك الإسلامية يتمثل بوجود الصيغ من حيث عددها وصورها، في حين توجد صيغة يتيمة واحدة في المصارف الربوية تستخدم من خلالها مواردها المالية في عملية الاستثمار، وذلك عبر القروض التي تفرضها للمتعاملين معها مقابل الفائدة، توجد بالمقابل عدة صيغ متاحة للمصارف الاستثمارية تستخدم من خلالها مواردها المالية، وهي بمجموعها صيغ استثمارية تمثل عائداً لها، والذي قد يكون ربحاً أو (خسارة) أو أجرة أو حصة من الإنتاج.

ويعتقد كاتب الورقة بأن هذا التنوع في صور وأشكال استخدام الموارد المالية في المصارف الإسلامية يعطيها قدرة أكبر على إدارة الأزمات الاقتصادية. إلا أن الورقة لم توضح بالأرقام كيف أمكن تجنب بعض المصارف الإسلامية الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الأخيرة.

أما الورقة الثانية في هذا المحور، فقد كانت تحت عنوان: ” دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية: رؤية مستقبلية“. إستهدفت هذه الورقة التنبؤ بالتغيرات المحتملة في هيكلية واداء الصناعة المصرفية خلال السنوات القادمة وتوقع السياسات المنظمة التي ستؤثر في هذه الصناعة. تناولت الدراسة الصورة المستقبلية للصيرفة الإسلامية، ولكنها أخفقت في كيفية زيادة قدرتها على المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية.

7. المحور الرابع : تجارب دولية ومؤسسية في مواجهة الأزمة من وجهة نظر إسلامية

كانت الورقة الأولى تحت هذا المحور تحت عنوان: ” دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية (دليل المصارف الإسلامية الأردنية)“ وهدفت الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية من حيث الأسباب الرئيسية للأزمة وتأثيرها على إقتصادات الدول العربية وأهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات هذه الأزمة.

تؤكد الورقة على أن التعامل بالمشتقات المالية والمتمثلة بأسواق العقود الآجلة وأسواق العقود المستقبلية وأسواق الخيارات المالية وعقود المبادلات كانت أهم الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة، إضافة إلى الإفراط بنظام البطاقات الائتمانية من جهة وانخفاض أسعار الفائدة من جهة أخرى، الأمر الذي ترتب عليه زيادة القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة في ما يتعلق بالقروض العقارية التي زادت من ظاهرة ما يعرف بالتوريق، وهو ما أوجد محفظة كبيرة ومتنوعة من أصول عالية المخاطرة لدى البنوك من الرهون العقارية.

توصلت الورقة إلى نتيجة مفادها أن البديل الإسلامي يعتبر أحد البدائل الأساسية لمعالجة هذه الأزمة كون البنوك الإسلامية تعمل ضمن منظومة تتسم بقواعد وضوابط معينة تعمل على منع التعامل بالمشتقات المالية والحد من الديون وتوجيهها وجهة إسلامية تتسم بالقيم والأخلاق والأمان والصدقية.

وكانت الورقة الثانية في هذا المحور تحت عنوان: "الأزمة المالية العالمية، أسبابها وسبل معالجتها من منظور إسلامي". بحثت هذه الورقة الأسباب الحقيقية للأزمة من منظور إسلامي وتداعياتها الاقتصادية، وحاولت طرح البديل الإسلامي للحد من هذه التداعيات والسبل الكفيلة لمعالجتها، كون المصارف الإسلامية تعمل ضمن قواعد الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر، لأنها تقوم على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتعاون والتكامل. ولكن الورقة لم تعرض مدى أهمية هذه المعطيات في الحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على المصارف والمؤسسات الإسلامية.

كما نوقشت ورقة ثالثة في هذا المحور تحت عنوان: "السياسة النقدية في الإطار الإسلامي (التجربة السودانية)". تلخص الورقة أهداف السياسة النقدية في الإطار الإسلامي لخلق الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق النمو والرفاهية والعمالة الكاملة وتحسين عدالة توزيع الثروة.

تشير الورقة إلى الآليات والوسائل المتاحة للبنك المركزي لإدارة السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي الإسلامي، فهناك آليات التدخل المباشر مثل السقوف التمويلية (الائتمانية) والتوجيهات المباشرة لتوزيع التمويل المصرفي بين القطاعات والحث الأدبي، إضافة إلى الآليات غير المباشرة، وهي هوامش المربحات، ونصيب العميل في عقود المشاركة، وهوامش الإدارة في عقود المضاربة، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وعمليات مبادلة النقد الأجنبي، ونوافذ البنك المركزي للتمويل، وعمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه). علماً بأن هذه الآليات الأخيرة، خلاصة لمجهودات بنك

السودان المركزي في بحثه المستمر عن آليات غير مباشرة تتفق مع الأسس الشرعية لتنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة، وتخفيض التكلفة الاقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة.

ومن خلال التجربة السودانية، تبين الورقة نجاح أغلب الآليات غير المباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة التي استخدمت، وأنها توفر للبنك المركزي بديلاً معقولاً للآليات التقليدية القائمة على سعر الفائدة للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة. إضافة إلى أن باب تطوير هذه الآليات لا زال مفتوحاً لمواكبة المستجدات في إطار السياسات الاقتصادية الكلية.

6. خاتمة

أدى النقاش المتبادل والمستفيض إلى تعميق المعرفة والاستفادة المتبادلة من الخيارات للباحثين والحضور الذين اجتمعوا في هذه المظاهرة العلمية لتبادل الأداء حول آفاق طول الأزمة المالية العالمية الراهنة وفق المنظور التقليدي وكذلك من منظور النظام الإسلامي. تمخضت النقاشات والمداخلات عن عدد من التوصيات تتعلق في مجملها:

أولاً: التوصيات العامة

تمخضت المناقشات عن ضرورة التركيز في الإنفاق العام على مشاريع التنمية الحقيقية ومشاريع البنية التحتية التي تصاحب أهداف التنمية المتوازنة، وكذلك ضرورة العمل للحد النسبي من التبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالي وإنشاء أسواق إقليمية متكاملة تعزز الإنتاج الحقيقي للدول النامية. كما طالب الحضور بضبط قدرة المصارف بمختلف أنواعها للسعي نحو إيجاد آليات الائتمان وفق ضوابط البنوك المركزية واتفاقيات بازل.

وكذلك فقد أكد الحضور على الحذر الشديد في التعامل بالمشتقات المالية، والحذر الشديد لدى المصارف من تقديم قروض ذات مخاطر عالية وسجل إئتماني ضعيف للمقترضين. كما أوصى المؤتمر بضرورة التدخل الحكومي في تنظيم الأسواق عموماً والأسواق المالية على وجه الخصوص، لما للتححر غير المدروس من القوانين من مخاطر ونتائج سلبية على حركة الأسواق المالية، وإعادة النظر في التعامل مع مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية المتخصصة بالتعاملات المالية.

ثانياً: التوصيات في مجال النظام الإسلامي

أوصى المؤتمر بالإجماع على ضرورة تنوع القطاع المصرفي الإسلامي للصيغ الاستثمارية التي يتعامل بها، وعدم الاقتصار على المراجعة، وضرورة التحول للصيغ الأخرى مثل الاستصناع والمزارعة

وغيرها، وعلى ضرورة قيام البنك الإسلامي للتنمية بوضع مؤشر مثقل نوعي للأرباح يتوافق مع أحكام الشرع، ويكون المؤشر حركياً تتم مراجعته بشكل دوري، كلما اقتضت الظروف الاقتصادية العالمية ذلك، وهو ما يقدم للمصارف الإسلامية مؤشراً استرشادياً للأرباح بعيداً عن أسعار الفائدة السائدة.

كما أوصى المؤتمر بإيجاد مرجعية تعمل على إيجاد حلول شاملة للمشاكل الناجمة عن تعدد الفتاوي بين هيئات الفتاوي في صناعة الصيرفة الإسلامية، وعلى ضرورة التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال استخدام أموال الزكاة وأموال الوقف لتحقيق أهداف شرعية، وعدم اقتنار أهدافها لتحقيق أكبر ربح ممكن. كذلك فقد أكد المؤتمر على ضرورة تعاون المؤسسات المالية الإسلامية مع البنوك المركزية في رسم السياسة النقدية، والتنسيق بين مفاهيم عرض النقود من جهة ومفاهيم عرض السلع والخدمات الحقيقية من جهة أخرى، وذلك بهدف التحكم في الأسعار ومنع التضخم، وبالتركيز على إيجاد منتجات مالية جديدة، بهدف توسيع مجالات الاستثمار الحقيقي وإيجاد أسواق إقتصادية مالية جديدة حقيقية وغير تقليدية.